

المحور الثاني: النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

أولاً: النظام الاقتصادي الإسلامي

1. تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي

نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوب اقتصادي مُعتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضاً بأنه نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدًا في مجالات الادّخار والإنفاق. من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي أنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية.

2. النشأة

اهتمّ الإسلام بتنظيم العلاقات والأمور الاقتصادية مثلها مثل أيّ أمور حياتية أخرى، منذ بداية التشريع الإسلامي كانت حياة الرسول محمد -عليه الصّلاة والسّلام- نموذجاً لتطبيق كافّة التشريعات والقواعد الإسلامية، ومنها القواعد المُرتبطة بالنظام الاقتصادي الإسلامي، والذي اتّبعه الخلفاء الراشدون -رضي الله عنهم- في كافّة المعاملات والقضايا الاقتصادية، لكنها كانت قليلةً عموماً بسبب محدودية المُشكلات الخاصّة بالاقتصاد؛ لأن أغلب الأعمال التي كانت مُنتشرة في ذلك الوقت اقتصرّت على الزراعة والتجارة والرعي في حدود ضيقة. ظلت الدراسات الاقتصادية الإسلامية تشهد ازدهاراً حتى القرن الرابع للهجرة؛ إذ انتشر التقليد وتراجع الاجتهاد في وضع دراساتٍ للمسائل الاقتصادية، وأدّى ذلك إلى ظهور العديد من القضايا الجديدة في الاقتصاد لم توجد لها أية دراسات إسلامية، واهتمّ العديد من علماء الاقتصاد المُسلمين في تصحيح مسار الواقع الاقتصادي، ممّا أسهم في ظهور الكثير من الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثة التي حرصت على الاهتمام في المشكلات الاقتصادية المُستحدثة عن طريق البحث عن حلول لتوجيهها بشكل صحيح.

3. خصائص النظام

يتميّز نظام الاقتصاد في الإسلام عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بمجموعة من المُميّزات الخاصّة، ومن أهمّها:

- الاعتماد على العقيدة الإسلامية؛ إذ يعتمد هذا النظام الاقتصادي على الإسلام في صياغة مبادئه وقوانينه وكافّة القواعد والتشريعات الخاصّة به.

- يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق؛ أيّ يُحافظ على القيم الأخلاقية الإسلامية والصفات الحميدة، وهي الصدق، والأمانة، ومُراعاة الحلال في كافّة الأنشطة الاقتصادية.

- يعبّد الاقتصاد الإسلامي قريباً من الواقع؛ أيّ يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصّة بالأفراد، ولا يعتمد على أية تقديرات أو خيالات غير حقيقية، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

-**الاهتمام بالشمولية؛** لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأمور المالية والمادية فقط، بلّ يهتم بالجوانب الأخلاقية والروحية التي تسهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس، مثل العمل الذي يُعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

ثانياً: النقود في عصر الدولة الإسلامية

1. عهد البعثة والخلفاء الراشدين

كان النظام النقدي في عهد الرسول (ص) يقوم على أساس الذهب والفضة فقد أقر الرسول (ص) التعامل بالدنانير والدرهم كعملات نقدية. وقد أخذ هذا النظام من الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية. حيث كان الرومان يستعملون الدينار الروماني، وأستعمل الفرس الدراخمة والذي أخذ من اليونان.

ويمكن القول أن إقرار الرسول صلى الله عليه وسلم أوزان الدرهم والدنانير، وتأسيس الأحكام الشرعية بهما يرجع إلى الخصائص والمزايا التي يتمتع بها كل من الذهب والفضة، فالقيمة الذاتية التي يتمتعان بها جعلت قيمتهما النقدية ثابتة نسبياً، لا تختلف عن قيمتهما كسلعة تستخدم للأغراض الصناعية (كالحلي والأواني) ... وفي هذا إشارة منه صلى الله عليه وسلم إلى أهمية النقود كوسيلة لإثبات الحقوق، كما فيه إشارة إلى أن أفضل ما يقوم بذلك هو الفضة

وقد أستمّر هذا الوضع إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب في فترة الخلافة الراشدة. وفي عصر الخلفاء الراشدين، وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعملت نقود مساعدة عرفت بـ (فلوس)، وهي فلوس نحاسية برونزية كتب على بعضها صيغ شهادة التوحيد. وتذكر المصادر التاريخية للنقود أن الخليفة عمر ضرب دراهم جديدة على الطراز الساساني مع الاحتفاظ بشكلها وأوزانها. ولكن تم إضافة بعض العبارات العربية بالخط الكوفي مثل "بسم الله" و"بسم الله ربي".

2. زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان

حدث تطور كبير في النظام النقدي في عصر الدولة الأموية. حيث كان الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أول من اصدر نقود إسلامية. وقد تم إصدار دنانير ذهبية سنة 74 هجرية والذي كان سكها على أساس الطراز العربي الإسلامي. ومن أجل هذا الغرض، تم إنشاء دور سك النقود في كل من دمشق في سوريا والقسطاط في مصر. ليكون بهذا الإجراء أول من ضرب النقود الإسلامية المستقلة. فقد ظهرت النقود الذهبية سنة (74هـ/693م)، كما ضربت الدرهم والدنانير الإسلامية اعتباراً من (84هـ/703م).

يمتاز عبد الملك بن مروان في ما قام به من إصلاح نقدي أنه وضع لذلك خطة واضحة؛ فليست القضية مجرد إنشاء مصنع للنقود ونقل السكة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية فحسب، بل يشمل هذا الأمر وزن النقود وشكلها. فالوزن له علاقة بالزكاة، ويجب أن يسهل وزن النقد أداء الزكاة حسب الأصول الشرعية. وهكذا، جعل عبد الملك وزن الدرهم متوافقاً مع حسابات الزكاة بحيث لا تكون هناك صعوبات في إخراجها، فجعل الدرهم ستة دنانير، بحيث أصبحت العشرة دراهم سبعة مثاقيل. أما العبارات التي تُطبع على النقد فقد جعل على وجهه من وجهي الدينار "قل هو الله أحد"، وعلى الآخر "لا إله إلا الله" مع عبارة ضرب بمدينة كذا (. وبهذا يكون عبد الملك بن مروان قد قدم أروع الأمثلة حول الإدارة النقدية الحكيمة من خلال متابعته للمؤشرات النقدية، وخاصة حجم النقود في الاقتصاد من جهة، وحجم الذهب المتوافر للدولة من جهة أخرى

● بالنسبة لحجم النقود، يُشير المؤرخون إلى أنه في ذلك الوقت تناقصت الكميات المتداولة من العملات الفارسية والرومية بشكل مقلق بعد انهيار الإمبراطورية الفارسية واضطراب الأحوال في إمبراطورية الروم، فلم يعد حجم هذه العملات المتوافر يكفي لتغطية النشاط التجاري والاقتصادي، والحاجة المالية للدولة الإسلامية الواسعة والنشطة.

● أما بالنسبة لحجم الذهب المتوافر ودوره في الإدارة النقدية، فيتمثل في أن هذا المعدن توافرت منه كميات كبيرة بالإضافة إلى الفضة في وقت عبد الملك نتيجة الفتوحات، فاستند على قاعدة هذا المخزون الكبير من المعادن في إصدار النقد الإسلامي الجديد.

أما إصدار النقود بالصبغة الإسلامية في عهد عبد الملك بن مروان، فيحمل أبعاداً شرعية واقتصادية؛ فإصدار نقود موزونة له علاقة بالزكاة، ويجب أن يسهل وزن النقد أداء الزكاة حسب الأصول الشرعية. وهكذا، جعل عبد الملك بن مروان وزن الدراهم متفقاً مع حسابات الزكاة، بحيث لا تكون هناك صعوبات في حساب إخراجها، فجعل الدرهم ستة دنانق، بحيث أصبحت العشرة دراهم سبعة مثاقيل

3. من عصر الدولة العباسية إلى العثمانيين

في عصر الدولة العباسية، تم استعمال نقود الأمويين إلا أنه أُجريت بعض التعديلات على بعض النقود المستعملة شملت تخفيف للنقوش وتغيير نوع الخط ومن ناحية أخرى، فقد تميزت النقود في عهد الدولة الفاطمية بمصر (وعلى عكس نقود العباسيين) بزيادة مستوى النقوش والزخارف، أما في عصر الدولة الأيوبية فقد حدث تغيير في المادة المصنوع منها النقود. حيث أستعمل الأيوبيون نقود نحاسية بسبب ندرة الذهب والفضة وانخفاض كميات الذهب والفضة في ذلك العصر. ولم يتغير الحال كثيراً في عهد المماليك، حيث أستعمل هؤلاء الفلوس النحاسية. أما في عصر الدولة العثمانية، فقد تم استعمال نقود تركية مثل "الخيرية" و"المحبوب" وهي نقود مصنوعة من الذهب. كذلك استعمل العثمانيون النقود الأوربية مثل "البندقي" وريال الفضة الهولندي. كما أدخل العثمانيون تغييراً كبيراً في العبارات التي كانت تكتب على النقود. حيث استبدلوا عبارات شهادة التوحيد والآيات القرآنية بالألقاب الفخرية للسلطين العثمانيين.

ثالثا: ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي

يتناول هذا الجزء ماهية النقود في الاقتصاد الإسلامي من خلال التعريف والأهمية والوظائف التي يؤديها على مستوى النشاط الاقتصادي.

1. تعريف النقود

استخدم الفقهاء المسلمين مصطلح النقود بكثرة بدون إضافتها إلى نوع من النقود كقولهم نقود فضة أو ذهب كما استخدموا مصطلح الأثمان مع مصطلح النقود ويشيرون بهذه الكلمة إلى نقود الذهب والفضة، وجاء في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ذكر النقود الذهبية والفضية في مواضع كثيرة منها قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾

من الفقهاء المسلمين من عرف النقود بقوله: "كل ما يتعامل به الناس من دنانير ذهبية أو دراهم فضية أو فلوس نحاسية أو عملات ورقية"، وعرفت بأنها "ما سوى العروض من الإثمان، سواء كانت بالخلقة ذهبا أو فضة أو بالاصطلاح فلوسا أو ورقا إذا تحقق لها الرواج.

2. وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي

عموما لا تختلف الوظائف التقليدية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي عن ووظائفها في الفكر الاقتصادي التقليدي،

أ الوظائف الأصلية للنقود

1 -النقود وسيط في التبادل

وهي أقدم وظيفة للنقود، وقد أكد علماء المسلمين أيضا على هذه الوظيفة ولكن لغتهم في التعبير عن هذه الوظائف تختلف عن التعبيرات التي قدمها الاقتصاديون، كما قال ابن القيم " فالإثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها الى السلع "كما قال أبو حامد الغزالي "وأدناها الدراهم والدنانير فأنهما خادمان ولا خادم لهما، ومرادان لغيرهما ولا يرادان لذاتهما". ويعتبر بعض الباحثين ان الدور الحقيقي للنقود هو التبادل، وليست موضوعا للتجارة والمضاربة لان وظيفة النقود هو تهيئة السبيل لأنشطة الإنتاج وليس إثراء المصارف المالية.

2-النقود مقياسا للقيم

يؤكد الفقهاء والكتاب المسلمون على وظيفة النقود كمقياس للقيمة وفي هذا الإطار يؤكد النيسابوري على اهمية النقود كمقياس للقيم حيث يقول " وإنما الذهب والفضة كانوا محبوبين لأنهما جعلتا ثمن الاشياء فمالكها مالك جميع الأشياء "

3 -النقود مستودع للقيمة

تكلم الفقهاء المسلمون عن وظيفة النقود كمستودع للقيمة فتناولوا مسألة الادخار، وأشاروا إلى أن الإسلام لا يمنع من الادخار لوقت الحاجة ولمواجهة احتمالات المستقبل، وكلمة الادخار تطلق على ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك، ويأخذ الادخار سبيله نحو الاستثمار.

وقد طرح العلماء قديما مسألة جواز الادخار والى أي حد يتعارض مع توجيهات الإسلام الاعتقادية من جهة التوكل على الله والأخلاقية من جهة طلب الإنفاق في سبيل الخير بعد الإنفاق على العيال، فأجازوا مؤنة سنة، ومن هذا استنتجوا من نصوص الشريعة معارضة الإسلام للمبالغة في الادخار.

إذ هناك ضرورة وأهمية تحقيق التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي في الاقتصاد. فالاحتياز يؤدي إلى اقتطاع من دائرة التدفق النقدي مما يؤدي إلى اضطراب في النشاط الاقتصادي بسبب الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي وبالتالي تعطيل جزء من المبادلات السلعية في الاقتصاد فالمكتنز يضيع الحكم من النقود ولا يحصل الغرض المقصود به، لان النقود خلقت لتداولها الأيدي فيقول: (.. وإنما خلقا لتداولهما الأيدي)، وحتى تقوم النقود بوظيفة مستودع القيمة لا بد من توفر شرطين ، الأول أن لا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن والثاني قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة.

ب - الوظائف الاقتصادية للنقود

لا تقوم النقود بأداء الوظائف التقليدية فقط بل تؤدي أيضا مجموعة من الوظائف الاقتصادية حيث تستعمل كأداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من دخل وإنتاج وعمالة من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار عن طريق التأثير في كمية النقود المتداولة زيادة ونقصانا.

ترتبط النقود بالمؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية لتؤثر فيها من كل النواحي، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الإسلامي ، إذ دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة الاستقرار نتيجة الممارسات الخاطئة للأنظمة النقدية في مختلف دول العالم وكذا المؤسسات النقدية الدولية، مما عمق من آلام المجتمعات نتيجة معدلات التضخم المرتفعة، والركود، ومعدلات البطالة المرتفعة التي زاد من حدتها معدلات الفائدة وتقلب أسعار الصرف، وكل هذه المظاهر تؤدي إلى مزيد من الفقر المدقع وسط الوفرة ووجود أشكال مختلفة من الظلم الاجتماعي الاقتصادي كل المظاهر السابقة مردها إلى تعطيل بعض الوظائف الأساسية للنقود وعلى رأسها وظيفة وسيط للتبادل ووظيفة مقياس للقيم، حيث تعامل مع النقود على أنها سلع يزيد ثمنها ويقل نتيجة المضاربات وأسعار الفائدة، إضافة إلى الإفراط النقدي بما لا يتماشى وحاجة الاقتصاد الحقيقي بسبب سيطرة النزعة الاستهلاكية للاقتصاد الرأسمالي.

فمهمة النظام النقدي في الإسلام هو ضمان رفاهية اقتصادية عامة مع عمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي، في ظل عدالة اقتصادية واجتماعية وتوزيع عادل للدخل والثروة، وكل هذا لن يتحقق إلا في ظل استقرار قيمة النقود، لكي تكون واسطة للتبادل ووحدة حسابية موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة لكي تضمن تهيئة واستثمارا للمدخرات لضمان تنمية اقتصادية بطريقة تؤمن عائدا عادلا لكافة الأطراف المعنية.

إن الأهداف الأساسية للنظام النقدي في الإسلام تتفق ظاهريا مع أهداف النظام النقدي للنظام الرأسمالي إلا أنها ضمن المبادئ العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي في إطار روح الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريعة ومبادئ الشريعة.